الأمم المتحدة

A/68/175

الجمعية العامة

Distr.: General
22 July 2013
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والستون

البند ٢٨ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

النهوض بالمرأة: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة

التدابير المتخذة والتقدم المحرز في متابعة تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة

تقرير الأمين العام

موجز

يستعرض هذا التقرير المقدم عملا بقرار الجمعية العامة ٦٧/١٤٨ متابعة وتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة. ويركز التقرير بوجه خاص على مدى تجسيد المنظورات الجنسانية في عمليات حكومية دولية مختارة تابعة للأمم المتحدة. ويختتم التقرير بتوصيات بشأن اتخاذ تدابير أخرى لتعزيز تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.

* A/68/150.

200813 200813 13-40422 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الفصل		الصفحة
أولاً –	مقدمة	٣
ثانياً –	إدماج المنظور الجنساني في هيئات حكومية دولية مختارة	٤
ألف –	المنهجية	٤
باء –	النتائج الكمية	٤
جيم –	التحليل المعمق	١٥
ثالثا –	مساهمة لجنة وضع المرأة	٢٣
رابعا –	العوامل الكامنة وراء الإدماج الناجح لمنظور جنساني في نتائج الهيئات الحكومية الدولية	٢٦
خامسا –	إدماج منظور جنساني في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: دور هيئة الأمم المتحدة للمرأة	٢٨
سادسا –	الاستنتاجات والتوصيات	٣١

أولاً – مقدمة

١ – مع أن المسؤولية عن التنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة العشرين للجمعية العامة تقع بصفة أساسية على عاتق الحكومات، فإن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مسعى جماعي ينبغي أن يسهم فيه أصحاب المصلحة على كافة المستويات. ويتعين أن تضطلع الأطر المعيارية التي صيغت على الصعيد الدولي بدور رئيسي في توجيه التغييرات على الصعيدين الإقليمي والوطني. ومع تطور مجموعة المعايير والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالسياسات على نطاق العالم، من الأهمية بمكان أن تدمج الهيئات الحكومية الدولية المنظورات الجنسانية في عملها.

٢ – ولقد أكدت الجمعية العامة ذلك من جديد في قرارها السنوي بشأن متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، وآخرها القرار ١٤٨/٦٧، الذي كررت فيه الجمعية دعوتها إلى الأجهزة الرئيسية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة من أجل تعزيز الجهود الرامية إلى تعميم المراعاة التامة للمنظور المتعلق بنوع الجنس في جميع المسائل التي هي قيد نظرها وفي إطار ولاياتها.

٣ – ويركز هذا التقرير الذي أعد عملاً بقرار الجمعية العامة ١٤٨/٦٧ وبقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٩/٢٠٠٦، على المدى الذي تدمج به عمليات حكومية دولية مختارة تابعة للأمم المتحدة المنظورات الجنسانية[(١)]. ويقدم التقرير تقييماً كمياً ونوعياً للتقدم المحرز والثغرات المتبقية من خلال إجراء تحليل لتقارير الأمين العام المقدمة إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية ولقرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية. وبوسع هذا التقرير أن يكون أداة رصد للجمعية العامة، وأن يتيح لها ممارسة دورها الرقابي في ما يتعلق بتنفيذ القرار ١٤٨/٦٧.

(١) يكمل هذا التقرير التقرير السنوي للأمين العام المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها (انظر E/2013/71) وتقريريه السنويين المقدمين إلى لجنة وضع المرأة بشأن الإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني على الصعيد الوطني، مع تركيز خاص على موضوع اللجنة ذي الأولوية (انظر E/CN.6/2013/3 و E/CN.6/2013/4، اللذين يتضمنا كلاهما الممارسات السليمة المتبعة من قبل الدول الأعضاء).

ثانياً – إدماج المنظور الجنساني في هيئات حكومية دولية مختارة

٤ – تعرض أدناه المنهجية المتبعة في تحليل مضمون تقارير الأمين العام المقدمة إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين ودورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية المعقودة في عام ٢٠١٢ والقرارات الصادرة عنها واستنتاجات ذلك التحليل.

ألف – المنهجية

٥ – درست الوثائق المستعرضة للاستدلال على إدماجها للمنظور الجنساني من حيث ورود المفردات التالية فيها: نوع الجنس، جنس، امرأة، رجل، فتاة، فتى، أنثى، ذكر، جنسي، إنجابي، نفاسي (بما في ذلك صيغ جمعها). واعتبرت الوثائق التي تورد على الأقل مرة واحدة إحدى تلك المفردات الرئيسية وثائق تتضمن منظوراً جنسانياً. أما النتائج الإيجابية الزائفة التي لم تذكر جنس الضحايا/الناجين أو مرتكبي الاعتداءات، مثل ''كارثة من صنع الإنسان'' أو ''استغلال جنسي''، فلم تؤخذ بعين الاعتبار.

٦ – ورغم أن قائمة المفردات المختارة لا تشمل مفردات أخرى يمكن أن يقال إنها تعكس منظوراً جنسانياً، فإن تلك المفردات هي التي ترد في الغالب الأعم في التقارير والقرارات التي تعالج مسائل المساواة بين الجنسين. إلا أن تقييم إدماج المنظور الجنساني لم يقتصر على مجرد ذكر هذه المفردات الأساسية. وقد تم تحليل الوثائق الناتجة عن الفرز الأول تحليلاً أعمق لتقييم مدى إدماج المنظور الجنساني فعلا.

٧ – ودرست القرارات وتقارير الأمين العام المتاحة في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣. ومع أنه يمكن الافتراض تلقائياً بأن الوثائق التي نظر إليها تحت بند أو بند فرعي من جدول الأعمال يركز تحديداً على قضايا المساواة بين الجنسين إنما تعبر عن منظور جنساني، فقد أدرجت في التحليل لأنها تتيح قياس مدى الاهتمام الذي جرى إيلاؤه لمسائل المساواة بين الجنسين في عمل الهيئات الحكومية الدولية. وفي حال تقديم الوثائق إلى أكثر من هيئة حكومية دولية واحدة، أحصيت كل مرة وردت فيه تلك المفردات لأن نظر كل هيئة في الوثيقة يعتبر فرصة إضافية لتعميم مراعاة مسائل المساواة بين الجنسين في العمليات الحكومية الدولية.

باء – النتائج الكمية

٨ – لقد أتيحت فرص عديدة لإدماج المنظورات الجنسانية في عمل الهيئات الحكومية الدولية. فقد نظرت الهيئات الحكومية الدولية قيد الاستعراض في ما مجموعه ٢٧٢ تقريراً للأمين العام واتخذت ٣٢٤ قراراً. ونظرت الجمعية العامة وحدها في ٢١٤ تقريراً للأمين

العام واتخذت ٢٥٧ قراراً في دورتها السابعة والستين[٢]. واستعرض المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٧ تقريراً للأمين العام واتخذ ٣٧ قراراً خلال دورتيه الموضوعية والموضوعية المستأنفة في عام ٢٠١٢. ونظرت اللجان الفنية – ما عدا لجنة وضع المرأة التي تركز حصرياً على مسائل المساواة بين الجنسين – في ٤١ تقريراً للأمين العام واتخذت ٣٠ قراراً في دوراتها المعقودة في عام ٢٠١٢.

٩ – ويركز عدد من هذه القرارات حصرياً على مسائل المساواة بين الجنسين. وأسفر نظر الجمعية العامة في البنود والبنود الفرعية من جدول الأعمال المخصصة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عن اتخاذ ستة قرارات خلال الدورة السابعة والستين. ومن تلك القرارات، قرارات عن المرأة ونزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة (٤٨/٦٧)، وتكثيف الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة (١٤٤/٦٧) والاتجار بالنساء والفتيات (١٤٥/٦٧)، وتكثيف الجهود العالمية من أجل القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (١٤٦/٦٧)، ودعم الجهود الرامية إلى القضاء على ناسور الولادة (١٤٧/٦٧)، والقرار السنوي الذي يدعو إلى تقديم هذا التقرير (١٤٨/٦٧).

١٠ – واتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي قرارات سنوية عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة (٢٤/٢٠١٢) وعن حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها (٢٥/٢٠١٢). واتخذت لجنة المخدرات، وهي من اللجان الفنية التابعة للمجلس، قراراً بشأن تعزيز الاستراتيجيات والتدابير التي تتصدى للاحتياجات الخاصة للمرأة في سياق البرامج والاستراتيجيات الشاملة والمتكاملة للحد من الطلب على المخدرات (٥/٥٥).

١١ – وفي حين أن من الأهمية بمكان أن تعالج الهيئات الحكومية الدولية مسائل المساواة بين الجنسين من خلال قرارات مكرَّسة لها، فإن تعميمها لمراعاة المنظور الجنساني في القرارات التي تتناول مسائل أخرى وبالتالي إدماج اعتبارات المساواة بين الجنسين بوصفها مسألة شاملة في كل المجالات التي تناقش أمرٌ لا يقل أهمية عن ذلك. ويتبين من استنتاجات هذا التقرير اتجاهاً تصاعدياً في تضمين قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية منظورا جنسانيا.

(٢) بناءً على الوثائق المتاحة في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة في ١٥حزيران/يونيه ٢٠١٣.

١ - الجمعية العامة

تقارير الأمين العام

١٢ - غالباً ما تشكل تقارير الأمين العام أساس المناقشات التي تؤدي إلى اتخاذ القرارات في الهيئات الحكومية الدولية. ولقد تضمن ٦٢ في المائة من التقارير التي قدمها الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين منظوراً جنسانياً (انظر الشكل الأول والجدول ١). ويمثل ذلك تناقصاً طفيفاً، بنسبة نقطتين مئويتين، بالمقارنة مع الدورة السادسة والستين. إلا أن النسبة المئوية المرتفعة للتقارير التي تتضمن منظوراً جنسانياً تشير إلى أن مسائل المساواة بين الجنسين تعتبر ذات أهمية في طائفة من المجالات الموضوعية.

الشكل الأول

الاتجاهات في نسبة وثائق الجمعية العامة التي تتضمن منظوراً جنسانياً

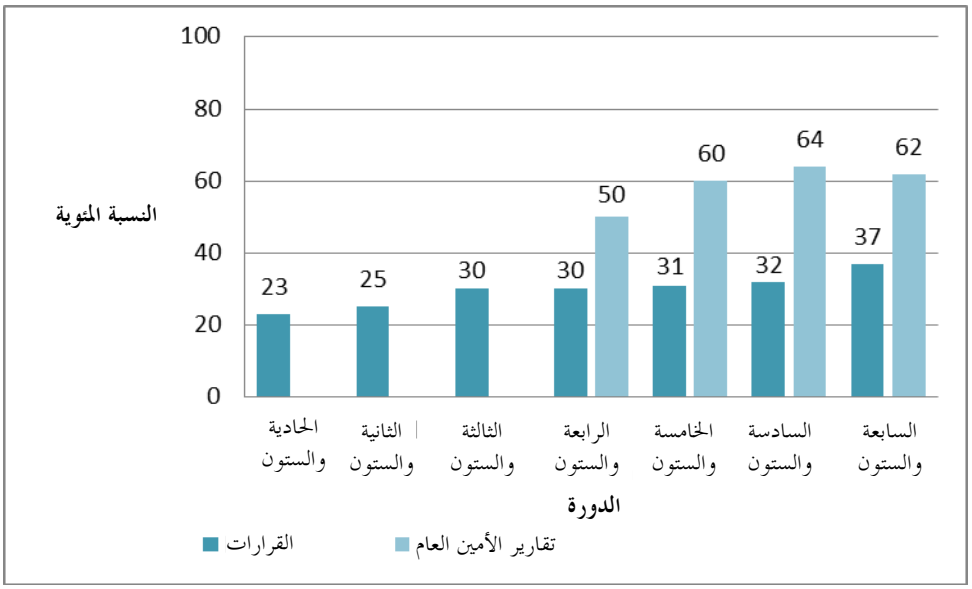

١٣ - ويتجلى التباين في هذا الصدد على صعيد كافة اللجان الرئيسية التابعة للجمعية العامة. ففيما كانت هناك زيادة ملحوظة في النسبة المئوية من التقارير المقدمة إلى اللجنتين الرابعة والخامسة للجمعية العامة التي تتضمن منظوراً جنسانياً (زيادة قدرها ١٠ و ٩ نقاط مئوية على التوالي)، سجل تناقص قدره ٧ نقاط مئوية في التقارير المقدمة إلى اللجنة الخامسة. ونظراً إلى ارتفاع عدد تقارير الأمين العام التي تنظر فيها اللجنة الخامسة، من المحتمل أن يكون هذا التناقص اضطلع بدور بارز في الانخفاض الطفيف الذي يُلاحظ في نسبة التقارير المقدمة إلى الجمعية ككل التي تتضمن منظوراً جنسانياً.

الجدول ١

عدد تقارير الأمين العام المقدمة إلى الجمعية العامة التي تتضمن منظوراً جنسانياً ونسبتها المئوية

الهيئة المحال التقرير إليها	مجموع التقارير	عدد التقارير التي تتضمن منظوراً جنسانيا	النسبة المئوية للتقارير التي تتضمن منظوراً جنسانيا
الجلسات العامة	٣٧	٣٠	٨١
اللجنة الأولى	٢٧	١٣	٤٨
اللجنة الثانية	٢٨	١٨	٦٤
اللجنة الثالثة	٤٣	٣٧	٨٦
اللجنة الرابعة	٢٠	١١	٥٥
اللجنة الخامسة	٦٨	٣٠	٤٤
اللجنة السادسة	١٤	٩	٦٤
المجموع	**٢١٤**	**١٣٢**	**٦٢**

ملاحظة: من بين ٢١٤ تقريراً قدمها الأمين العام إلى الجمعية العامة، نظر في بعض التقارير في إطار أكثر من بند واحد من بنود جدول الأعمال وأحيلت بعض بنود جدول الأعمال إلى أكثر من لجنة واحدة. لذا فإن التوزيع بحسب اللجان ينشأ عنه مجموع أكبر من مجموع عدد التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة.

القرارات

١٤ - تضمن ٣٧ في المائة فقط من القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة منظوراً جنسانياً. غير أن هذا يظهر تقدماً من مستوى مستقر بلغ نحو ٣١ في المائة خلال الدورات الأربع السابقة للجمعية العامة (انظر الشكل الأول)[٣]. ومع أن هذه الزيادة لا تزال طفيفة نسبياً، فهي مهمة بشكل خاص لأنها تعكس ما طرأ من تحسينات في جميع اللجان باستثناء اللجنتين الخامسة والسادسة.

١٥ - ويتبين من تحليل القرارات بحسب اللجنة الرئيسية (انظر الشكل الثاني والجدول ٢) أن احتمال إدراج اللجنة الثالثة واللجنة الثانية والجمعية العامة في جلساتها العامة لمنظور

(٣) تستند هذه النتائج السابقة إلى التحليل الذي أجري لتقارير الأمين العام السابقة (A/62/178 و A/63/217 و A/64/218 و A/65/204 و A/66/211 و A/67/185). وتجدر الإشارة إلى أن نتائج التحليل الذي أجري حتى الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة ليست قابلة للمقارنة تماماً، نظراً إلى أن تحليل المضمون يستند إلى قائمة أصغر من المفردات (نوع الجنس، الجنس، المرأة، الفتاة، الأنثى، الجنسي).

جنساني في قراراتها، كما حصل في السنوات السابقة، أكبر من احتمال إدراج اللجان الأخرى لهذا المنظور. ولقد أسهمت اللجنة الثانية التي تتولى الشؤون الاقتصادية والمالية، واللجنة الثالثة التي تركز على المسائل الاجتماعية والإنسانية والثقافية، أكثر من غيرها في التغيير الذي لوحظ في الدورة السابعة والستين. وزادت النسبة المئوية للقرارات التي تتضمن منظوراً جنسانياً والتي اتخذتها اللجنة الثانية من ٣٣ إلى ٥٠ في المائة؛ وفي اللجنة الثالثة، زادت هذه النسبة من ٦٤ إلى ٧١ في المائة. ولقد حصل تغيير مقابل طفيف في النسبة المئوية من القرارات التي اتخذتها اللجان الأخرى أو المتخذة دون الإحالة إلى لجنة رئيسية. وأولت اللجنة الرابعة التي تنظر في المسائل السياسية الخاصة ومسائل إنهاء الاستعمار الاهتمام لمسائل المساواة بين الجنسين في أكثر من ٢٠ في المائة بقليل من قراراتها، وفعلت ذلك اللجنة الأولى (نزع السلاح والأمن الدولي)، واللجنة الخامسة (شؤون الإدارة والميزانية) واللجنة السادسة (المسائل القانونية) في أقل من ١٠ في المائة من قراراتها.

الشكل الثاني

الاتجاهات في نسبة قرارات الجمعية العامة التي تتضمن منظوراً جنسانياً، بحسب اللجنة الرئيسية

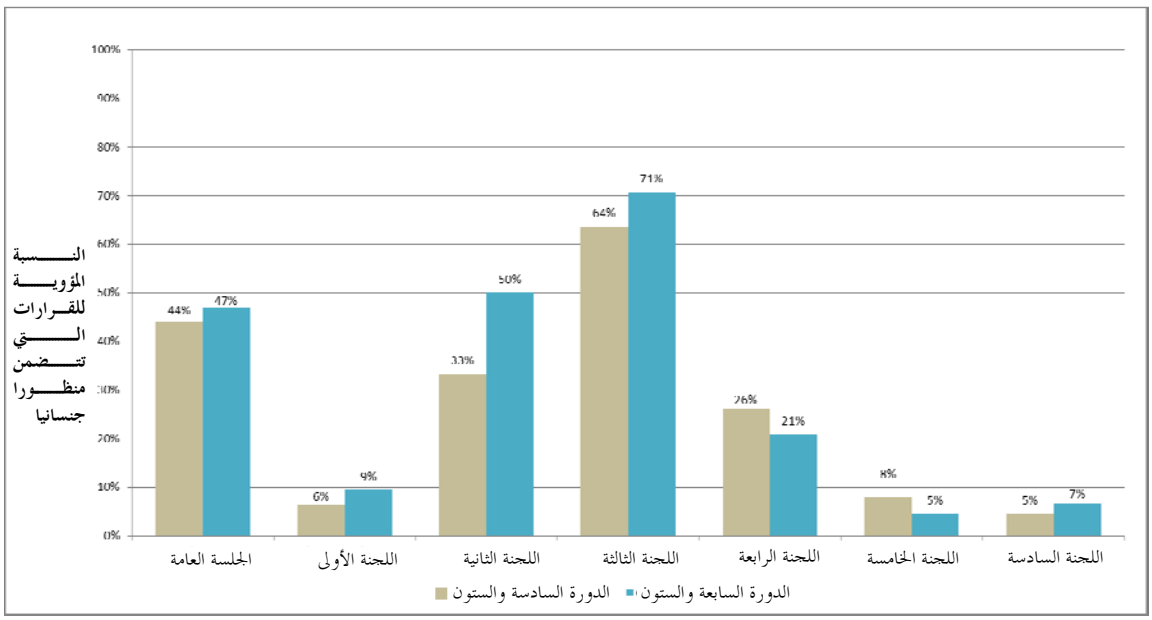

الجدول ٢

عدد قرارات الجمعية العامة التي تتضمن منظوراً جنسانياً ونسبتها المئوية

الهيئة مصدر القرار	مجموع التقارير	عدد القرارات التي تتضمن منظوراً جنسانياً	النسبة المئوية للقرارات التي تتضمن منظوراً جنسانياً
الجلسات العامة	٤٩	٢٣	٤٧
اللجنة الأولى	٥٣	٥	٩
اللجنة الثانية	٣٦	١٨	٥٠
اللجنة الثالثة	٥٨	٤١	٧١
اللجنة الرابعة	٢٤	٥	٢١
اللجنة الخامسة	٢٢	١	٥
اللجنة السادسة	١٥	١	٧
المجموع	**٢٥٧**	**٩٤**	**٣٧**

١٦ - يقوم منظور آخر على النظر في إسهام كل من اللجان الرئيسية والجمعية العامة في جلساتها العامة في مجمع قرارات الجمعية التي تتضمن منظوراً جنسانياً (انظر الشكل الثالث والجدول ٣). ومع أن اللجنة الثالثة تستأثر بنسبة ٢٣ في المائة فقط من جميع القرارات التي تتخذها الجمعية العامة، فهي تستأثر بنسبة ٤٤ في المائة من جميع قرارات الجمعية العامة التي تتضمن منظوراً جنسانياً. وتستأثر الجلسات العامة بنسبة ٢٤ في المائة، في حين تستأثر اللجنة الثانية بنسبة ١٩ في المائة. وأسهمت اللجنة الأولى التي استأثرت بنسبة ٢١ في المائة من جميع قرارات الجمعية العامة بنسبة ٥ في المائة فقط من القرارات التي تتضمن منظوراً جنسانياً. واستأثرت كل من اللجنتين الخامسة والسادسة بنسبة ١ في المائة فقط من هذه القرارات وأسهمت في الوقت نفسه بنسبة ٩ و ٦ في المائة، على التوالي، من جميع قرارات الجمعية العامة.

١٧ - وبهدف زيادة نسبة قرارات الجمعية العامة التي تتضمن منظوراً جنسانياً بقدر كبير، يجب إيلاء المزيد من الاهتمام لتجسيد هذا المنظور في القرارات التي تتناول مسائل غير الشؤون الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وسوف يعزز ذلك الأساس لجعل اهتمامات وتجارب الرجال والنساء على حد سواء بعداً لا يتجزأ من عملية إعداد السياسات والبرامج وتنفيذها ومراقبتها وتقييمها في جميع المجالات بحيث يستفيد النساء والرجال بطريقة متساوية فلا يدوم انعدام المساواة.

الشكل الثالث

مصدر جميع قرارات الجمعية العامة التي تتضمن منظوراً جنسانياً

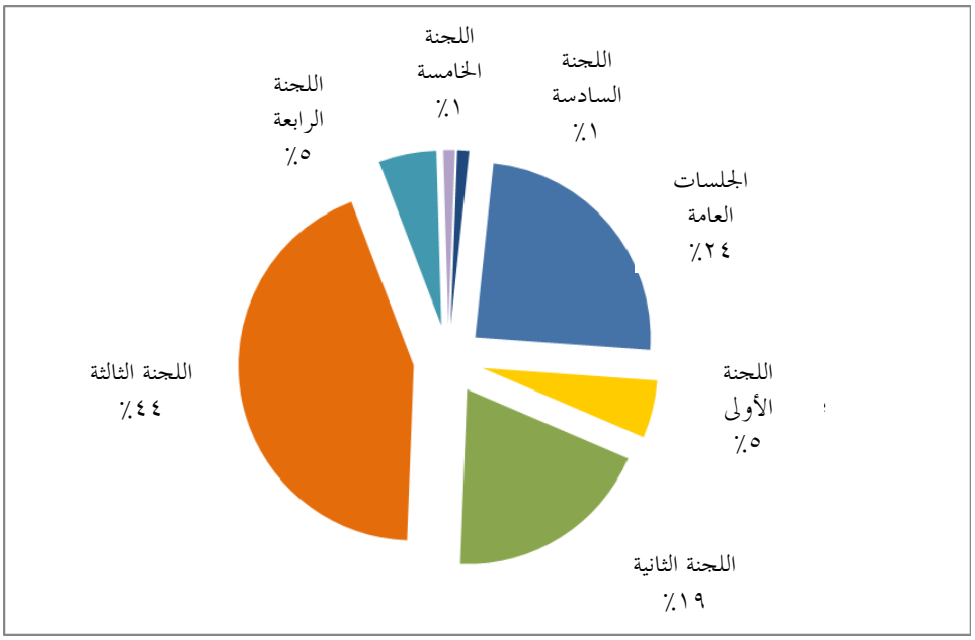

الجدول ٣

مصدر جميع قرارات الجمعية العامة ومصدر جميع قرارات الجمعية العامة التي تتضمن منظوراً جنسانياً

الهيئة مصدر القرار	النسبة المئوية لجميع قرارات الجمعية العامة	النسبة المئوية لجميع قرارات الجمعية التي تتضمن منظوراً جنسانياً
الجلسات العامة	١٩	٢٤
اللجنة الأولى	٢١	٥
اللجنة الثانية	١٤	١٩
اللجنة الثالثة	٢٣	٤٤
اللجنة الرابعة	٩	٥
اللجنة الخامسة	٩	١
اللجنة السادسة	٦	١

٢ - المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية

تقارير الأمين العام

١٨ - كما كان الحال بالنسبة للجمعية العامة، فإن احتمال أن تتضمن تقارير الأمين العام المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام ٢٠١٢ منظوراً جنسانياً كان أكبر منه في القرارات (انظر الشكل الرابع والجدول ٤). ونحو ٩ من أصل ١٠ تقارير للأمين العام مقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٢ تضمنت منظوراً جنسانياً، مما يعكس زيادة بنسبة ٥ نقاط مئوية بالمقارنة مع عام ٢٠١١.

الشكل الرابع

الاتجاهات في نسبة وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي تتضمن منظوراً جنسانياً

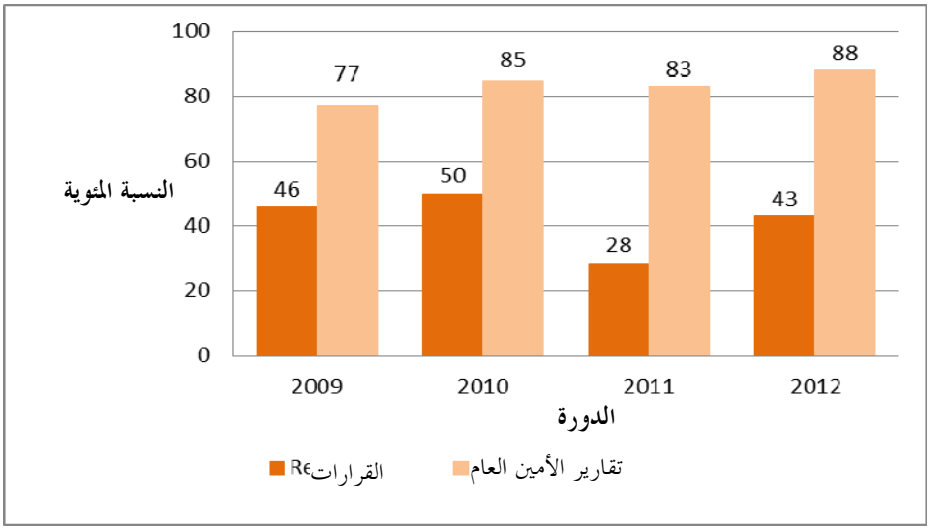

١٩ - إلا أن انخفاضاً حاداً سجل في النسبة المئوية للتقارير المقدمة إلى اللجان الفنية التي تتضمن منظوراً جنسانياً (انظر الشكل الخامس والجدول ٤): ففيما تضمنت ٧٤ في المائة من التقارير منظوراً جنسانياً عام ٢٠١١، لم تتضمن ذلك سوى ٤١ في المائة من التقارير عام ٢٠١٢. ويُعزى هذا الانخفاض إلى عدة عوامل. ومن هذه العوامل غياب التقارير المقدمة إلى لجنة التنمية المستدامة التي لم تجتمع عام ٢٠١٢ بسبب انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في شهر حزيران/يونيه من ذلك العام. وفي عام ٢٠١١، تضمنت خمسة من التقارير الستة المقدمة إلى اللجنة منظوراً جنسانياً. وبالإضافة إلى ذلك، حصل تناقص في نسبة التقارير التي تتضمن منظوراً جنسانياً المقدمة إلى اللجنة الإحصائية (من ٥٠ في المائة عام ٢٠١١ إلى ٢٣ في المائة عام ٢٠١٢) واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (من ١٠٠ في المائة عام ٢٠١١ إلى ٣٣ في المائة عام ٢٠١٢). إلا أنه لا بد من الإشارة إلى أن عدد التقارير التي نظر فيها كان ضئيلاً (انظر الجدول ٤).

الشكل الخامس

الاتجاهات في نسبة وثائق اللجان الفنية التي تتضمن منظوراً جنسانياً

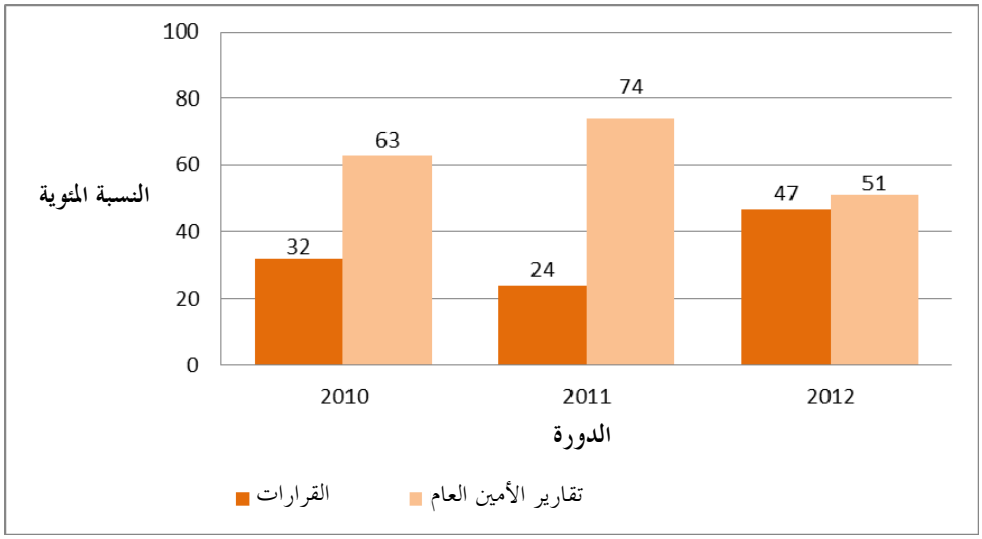

الجدول ٤

عدد تقارير الأمين العام المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية التي تتضمن منظوراً جنسانياً ونسبتها المئوية

الهيئة المقدم إليها التقرير	مجموع التقارير	عدد التقارير التي تتضمن منظوراً جنسانياً	النسبة المئوية للتقارير التي تتضمن منظوراً جنسانياً
المجلس الاقتصادي والاجتماعي	١٧	١٥	٨٨
اللجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي[أ]	٤١	٢١	٥١
لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية[ب]	١١	٧	٦٤
لجنة المخدرات[ب]	٥	١	٢٠
لجنة السكان والتنمية	٤	٤	١٠٠

الهيئة المقدم إليها التقرير	مجموع التقارير	عدد التقارير التي تتضمن منظوراً جنسانياً	النسبة المئوية للتقارير التي تتضمن منظوراً جنسانياً
اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	٣	١	٣٣
لجنة التنمية الاجتماعية	٥	٥	١٠٠
اللجنة الإحصائية	١٣	٣	٢٣

(أ) لا تشمل هذه النتائج لجنة وضع المرأة، وذلك بسبب تركيزها الحصري عل مسائل المساواة بين الجنسين، أو لجنة التنمية المستدامة ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، اللذين لم يعقدا دورة عام ٢٠١٢.

(ب) نظرت لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية أيضاً في تقارير الأمانة العامة التي كانت مشمولة بالتحليل.

القرارات

٢٠ - ورد منظور جنساني في ٤٣ في المائة من القرارات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي أثناء دورتيه الموضوعيتين لعام ٢٠١٢ (انظر الشكل الرابع والجدول ٥)، مما يعكس زيادة كبيرة بالمقارنة مع عام ٢٠١١، حين تضمنت ٢٨ في المائة فقط من القرارات منظوراً جنسانياً. وهذا يقرِّب المجلس من النسب المئوية المسجلة عام ٢٠٠٩ (٤٥ في المائة) وعام ٢٠١٠ (٥٠ في المائة).

٢١ - وعموماً، فإن اللجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (باستثناء لجنة وضع المرأة) أولت اهتماماً لمسائل المساواة بين الجنسين عام ٢٠١٢ أكثر مما فعلت في السنة السابقة، فتضمنت ٤٧ في المائة من قراراتها الصادرة في عام ٢٠١٢ منظوراً جنسانياً بالمقارنة مع ٢٤ في المائة عام ٢٠١١ (انظر الشكل الخامس). ولقد أسهم هذا التطور الإيجابي أيضاً في الزيادة التي لوحظت في نسبة قرارات المجلس التي تضمنت منظوراً جنسانياً، نظراً إلى أن عمل اللجان الفنية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعمل المجلس. وفي عام ٢٠١٢، صاغت اللجان الفنية أصلاً ٣٨ في المائة من القرارات التي اتخذها المجلس في دورتيه الموضوعيتين[٤].

٢٢ - ويرد في الشكل السادس والجدول ٥ توزيع للقرارات بحسب اللجنة الفنية. ويعزى أساسا ما لوحظ من زيادة في نسبة القرارات التي تضمنت منظوراً جنسانياً التي لوحظت عام

(٤) يشمل هذا الشكل لجنة وضع المرأة.

٢٠١٢ بالنسبة للجان الفنية ككل إلى الزيادة في نسبة القرارات التي اعتمدتها لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ولجنة المخدرات والتي تضمنت منظوراً جنسانياً. وفي عام ٢٠١٢، تضمنت ٦ من أصل ١٠ من قرارات لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية و ٢ من أصل ١٢ من قرارات لجنة المخدرات منظوراً جنسانياً. إلا أن كون هاتين اللجنتين اعتمدتا قرارات أقل مما فعلتا في السنة السابقة أسهم في انخفاض عدد القرارات التي اتخذتها اللجان الفنية عموماً، من ٤٦ قراراً عام ٢٠١١ إلى ٣٠ قراراً عام ٢٠١٢.

الشكل السادس

الاتجاهات في نسبة قرارات اللجان الفنية التي تتضمن منظوراً جنسانياً

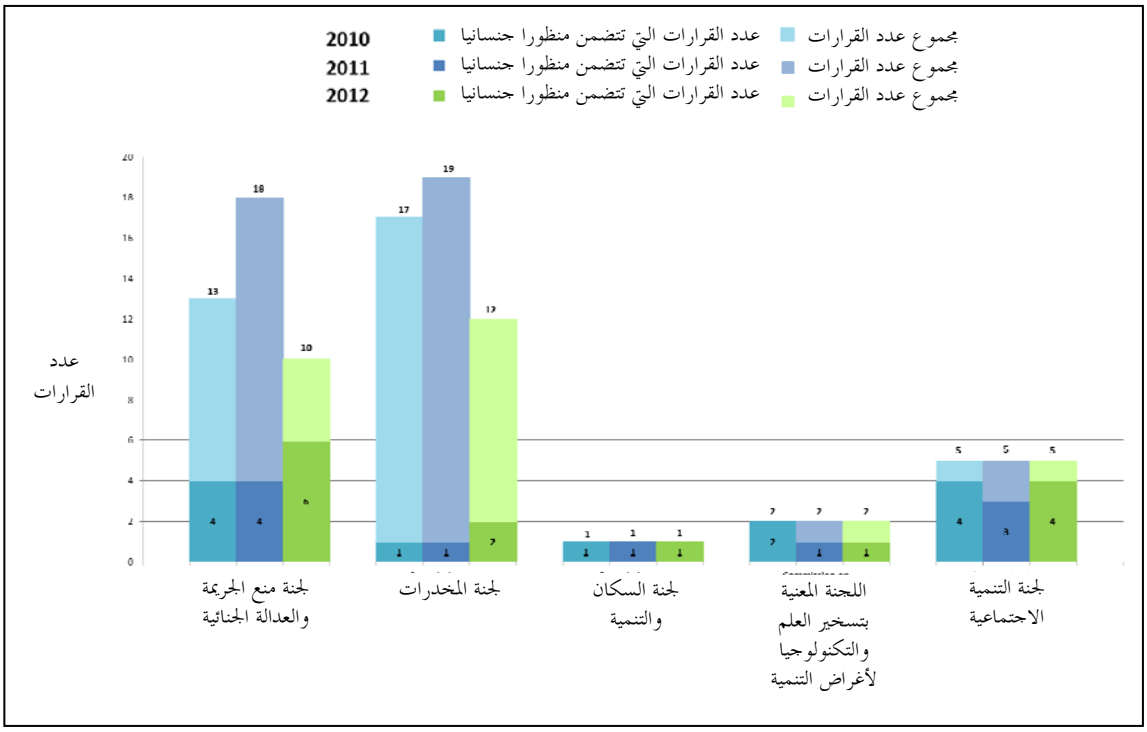

ملاحظة: لا يشمل هذا الشكل لجنة وضع المرأة واللجان الفنية التي لم تعقد دورة عام ٢٠١٢.

الجدول ٥

عدد قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية التي تتضمن منظورا جنسانيا ونسبتها المئوية

الهيئة مصدر القرار	مجموع القرارات	عدد القرارات التي تتضمن منظوراً جنسانياً	النسبة المئوية للقرارات التي تتضمن منظوراً جنسانياً
المجلس الاقتصادي والاجتماعي	٣٧	١٦	٤٣
اللجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي[أ]	٣٠	١٤	٤٧
لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية	١٠	٦	٦٠
لجنة المخدرات	١٢	٢	١٧
لجنة السكان والتنمية	١	١	١٠٠
اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	٢	١	٥٠
لجنة التنمية الاجتماعية	٥	٤	٨٠
اللجنة الإحصائية[ب]	صفر	–	–

(أ) لا تشمل هذه النتائج لجنة وضع المرأة، وذلك بسبب تركيزها الحصري عل مسائل المساواة بين الجنسين، أو لجنة التنمية المستدامة ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، اللذين لم يعقدا دورة عام ٢٠١٢.

(ب) تعتمد اللجنة الإحصائية في العادة مقررات.

جيم – التحليل المعمق

٢٣ – يشكل مستوى الاهتمام الذي يجري إيلاؤه لمسائل المساواة بين الجنسين وموقع الإشارات إلى هذه المسائل في التقارير والقرارات مؤشراً على القوة النوعية للمنظور الجنساني الوارد فيها. ويوحي التحليل المعمق أن التقارير والقرارات غالباً ما تتفاوت بقدرٍ كبير في مستوى الاهتمام الذي توليه لمسائل المساواة بين الجنسين.

١ – موقع الإشارات إلى القضايا الجنسانية

٢٤ – يحدد موقع الإشارات إلى القضايا الجنسانية في الوثائق الحكومية الدولية أهميتها وقد يؤثر على احتمال اتخاذ إجراءات متابعة لها. ولقد وجهت تقارير الأمين العام المزيد من الانتباه إلى مسائل المساواة بين الجنسين لدى ذكرها لا في متن التقرير فحسب، إنما كذلك في الاستنتاجات والتوصيات. ويكون التركيز في القرارات على مسائل المساواة بين الجنسين أقوى حين يشار إليها في فقرات الديباجة والمنطوق على حد سواء وحين يشار إلى إجراءات

أو توصيات محددة لمعالجة هذه المسائل. ولقد أجري هذا التقييم لوثائق الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي فقط لأنه لم يكن هناك القدر الوافي من تقارير اللجان الفنية وقراراتها لدعم هذا التحليل.

٢٥ - ويبين تحليل موقع الإشارات إلى القضايا الجنسانية في تقارير الأمين العام أن مسائل المساواة بين الجنسين لم تول الأولوية على نحو منهجي (انظر الشكلين السابع والثامن). وفي معظم التقارير التي تضمنت منظوراً جنسانياً، ظهرت الإشارات إلى القضايا الجنسانية حصراً في متن التقارير، إنما ليس في الاستنتاجات و/أو التوصيات. ومن التقارير التي تضمنت منظوراً جنسانياً، تضمنت ٢٧ في المائة فقط من تلك المقدمة إلى الجمعية العامة و ٣٨ في المائة من تلك المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي إشارات إلى القضايا الجنسانية في المتن وفي الاستنتاجات و/أو التوصيات على حد سواء. ويعني ذلك أن الفرص لا تغتنم على نحو منهجي للتوصية باتخاذ إجراءات استجابة للمسائل ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين.

٢٦ - وتتسق هذه النتائج مع النتائج التي تم التوصل إليها في عام ٢٠١١ وتدل على أنه يتعين بذل المزيد من الجهود داخل الأمم المتحدة لإدراج منظور جنساني في التوصيات المتعلقة بالسياسات التي يقدمها الأمين العام إلى الهيئات الحكومية الدولية. وبوسع كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يدخلا تحسينات في هذا الصدد، وأن يطلبا صراحة إدراج هذه المعلومات في التقارير التي ستقدم إليهما. فقد طلبت الجمعية العامة في قرارها ٢٥٥/٦٧ المتعلق بإدارة الموارد البشرية على سبيل المثال إلى الأمين العام تقديم تقرير شامل بهدف مواصلة صقل سياسة التنقل المقترحة وحددت بأن هذا التقرير ينبغي أن يتضمن تحليلاً للآثار المترتبة على إطار التنقل والتطوير المهني في التكافؤ بين الجنسين، وبخاصة فيما يتعلق بالنساء من البلدان النامية، بما في ذلك خطة لتحقيق هدف التوازن بين الجنسين.

الشكل السابع

موقع الإشارات إلى القضايا الجنسانية في تقارير الأمين العام المقدمة إلى الجمعية العامة

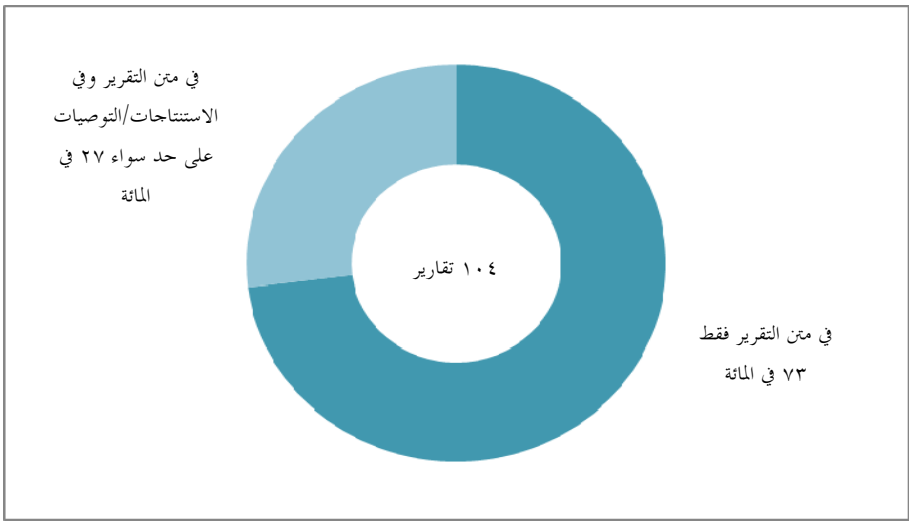

ملاحظة: من بين ١٣٢ تقريراً تتضمن منظوراً جنسانياً قدمها الأمين العام إلى الجمعية العامة، لا يشمل ٢٨ تقريراً فرعاً عن الاستنتاجات والتوصيات.

الشكل الثامن

موقع الإشارات إلى القضايا الجنسانية في تقارير الأمين العام إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

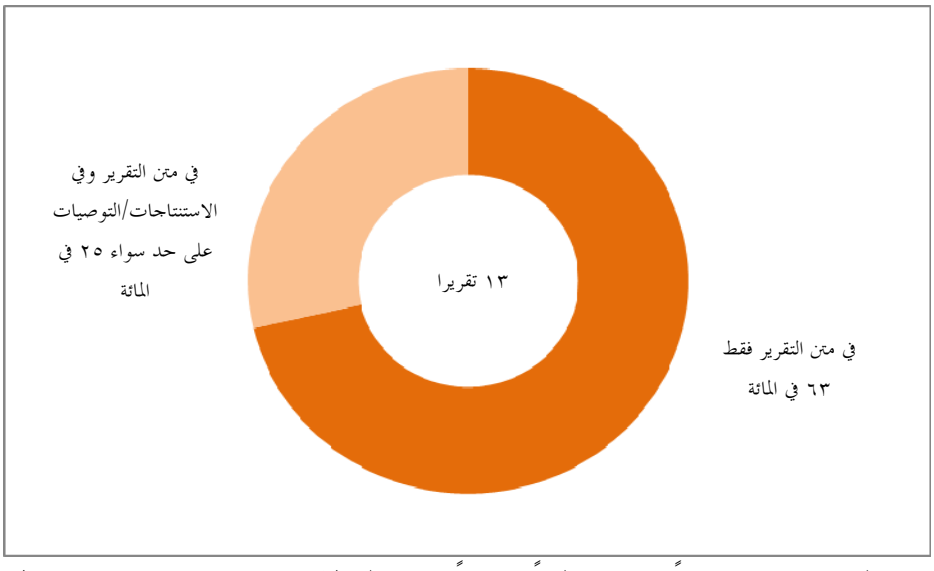

ملاحظة: من بين ١٥ تقريراً تتضمن منظوراً جنسانياً قدمت إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، هناك تقريران لا يشملان قسماً مخصصاً للاستنتاجات والتوصيات.

٢٧ - ولقد كشف تحليل موقع الإشارات الجنسانية أنه حين يشار إلى القضايا الجنسانية في قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، يكون الاتجاه لإيلاء الأهمية إلى المسائل الواردة في التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي (انظر الشكلين التاسع والعاشر). وأكثر ما تصادف الإشارات إلى القضايا الجنسانية في الديباجة والمنطوق على حد سواء من قرارات الجمعية والمجلس. والسيناريو الثاني الأكثر ترجيحاً هو إدراج منظور جنساني في المنطوق فقط، دون الإشارة إلى القضايا الجنسانية في الديباجة. ولقد أدمج عدد قليل من القرارات منظوراً جنسانياً في الديباجة فقط، بدون توصية ذات صلة بالقضايا الجنسانية في فقرات المنطوق ذات التوجه العملي. وتتسق هذه النتائج مع نتائج السنوات الماضية.

الشكل التاسع

موقع الإشارات إلى القضايا الجنسانية في قرارات الجمعية العامة

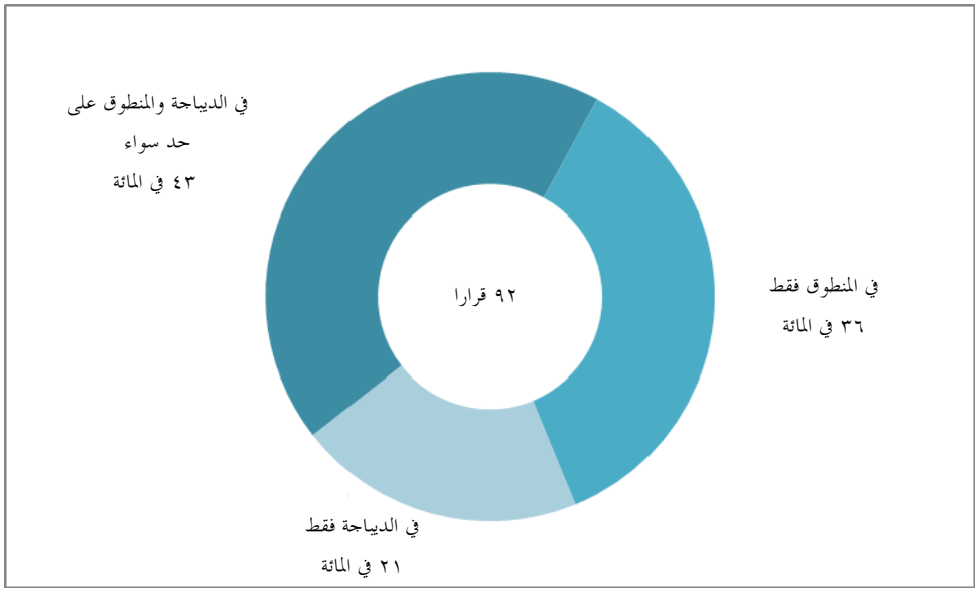

ملاحظة: من بين ٩٤ قراراً للجمعية العامة تتضمن منظوراً جنسانياً، كان قراران عبارة عن إعلانين وبالتالي لم يتضمنا فقرات الديباجة والمنطوق.

الشكل العاشر

موقع الإشارات إلى القضايا الجنسانية في قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

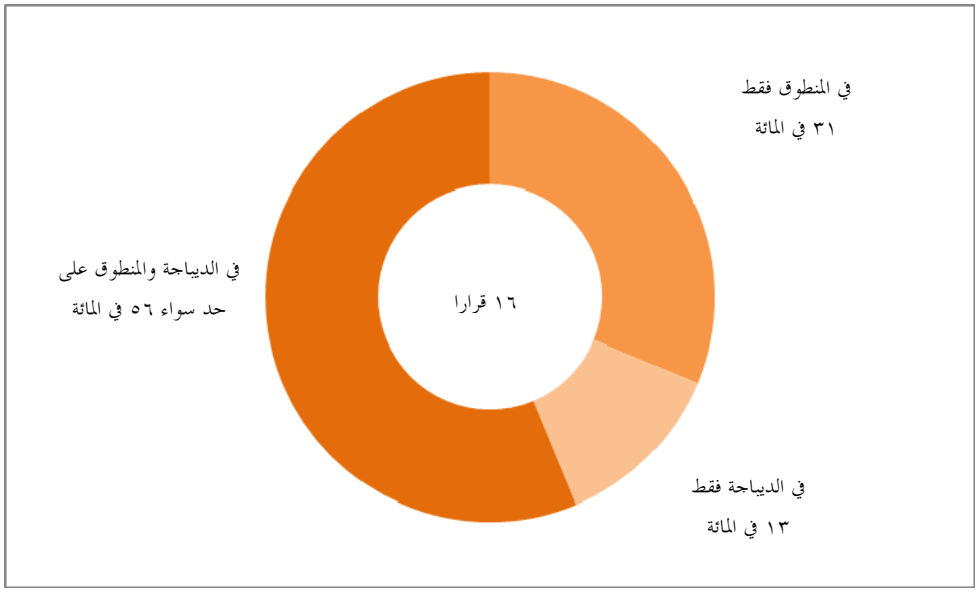

٢ - التقييم النوعي

المنهجية

٢٨ - على الرغم من أن المنظورات الجنسانية قد ترد في فروع أو أجزاء رئيسية من أي تقرير أو قرار، فإن آثرها يتوقف على قوة اللغة المستخدمة للإشارة إليها. وفي محاولة لتقييم ذلك، جرى استعراض تقارير الأمين العام والقرارات حسب متغيرات نوعية. وجرى تقييم التقارير نوعياً حسب متغيرين هما: ''تغطية'' مسائل المساواة بين الجنسين و ''نوعية'' المناقشة الجنسانية. وأجري هذا التقييم على وثائق الجمعية العامة فقط بسبب وجود عدد كاف منها لدعم التحليل.

٢٩ - وقد اعتبرت التغطية عالية في التقارير التي تضمنت فرعا مخصصاً لمسائل المساواة بين الجنسين، فضلاً عن العديد من الإشارات إليها في بقية التقرير. وتم تحديد إشارة واحدة أو إشارات قليلة قصيرة باعتبارها تغطية منخفضة. أما التغطية المتوسطة، فتقع في منزلة بين المنزلتين. وقد وصف التحليل النوعي الذي أجري على التقارير إشارات عابرة مثل ''بمن فيهم ذلك المرأة'' بأنها منخفضة النوعية، أما التقارير التي قدمت حقائق دقيقة، بما في ذلك بيانات كمية مصنفة حسب نوع الجنس، و/أو تحليلاً جنسانياً، فقد تراوحت نوعيتها بين المتوسطة والعالية.

٣٠ - وعلى سبيل المثال، اعتبر المقتطف التالي من تقرير عن أداء الميزانية عالي الجودة، نظراً إلى أنه يظهر أن منظوراً جنسانياً يجرى تعميمه في أنشطة دعم الموظفين: ولتحسين وضع الصحة الإنجابية للموظفات الدوليات والوطنيات، اللواتي يمثلن نحو ١٧ في المائة من أفراد العملية المختلطة في الفترة ٢٠١٢/٢٠١١، نظمت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور تدريباً بغرض التوعية وقدمت خدمات الفحص للكشف عن أمراض النساء الشائعة التي يمكن الوقاية منها مع مراعاة المنظور الجنساني بأمانة عند شراء المستحضرات الصيدلانية والمواد الاستهلاكية (A/67/601، الفقرة ٦٩).

٣١ - ومثال آخر على وثيقة تعتبر عالية الجودة هو تقرير الأمين العام عن متابعة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل (A/67/229). وبخلاف تقارير عديدة تظل فيها الصيغ محايدة جنسانياً لدى مناقشة الأطفال أو الشباب، تصنف البيانات الواردة في هذا التقرير حسب نوع الجنس (على سبيل المثال: ”وفي كل عام، يتعرض حوالي ١٥٠ مليون فتاة و ٧٣ مليون فتى للاعتداء الجنسي مرات عديدة في الطريق إلى المدرسة أو أثناء وجودهم فيها“). ويرد تحليل قائم على نوع الجنس (على سبيل المثال: ”ولا تزال مستويات توفر فحوص الكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية في المنطقة منخفضة أيضا، خاصة في أوساط الشبان. ولا تتوفر عن مجموعة الشباب هذه معلومات أساسية يمكن مقارنتها ببرامج صحة الأمهات المتوفرة للشابات، والتي تتيح الفحوص وخدمات منع انتقال العدوى من الأم إلى الطفل“).

٣٢ - وتم تحليل القرارات التي تكون عادة أقصر من التقارير حسب متغير واحد فقط، وصنفت بأنها منخفضة أو متوسطة أو عالية التركيز على مسائل المساواة بين الجنسين. واعتبرت القرارات التي تضمنت إشارة سطحية واحدة بأنها تعكس تركيزاً منخفضاً. واعتبر أن للقرارات درجة عالية من التركيز على مسائل المساواة بين الجنسين في حالة تكرار كلمة رئيسية في أكثر من فقرة واحدة و/أو إذا اشتملت على نص معين حول وضع واحتياجات النساء والفتيات و/أو الرجال والفتيان.

٣٣ - ومن الأمثلة على ذلك قرار الجمعية العامة ١٩٦/٦٧ المتعلق بالتجارة الدولية والتنمية، الذي يتضمن إشارات إلى القضايا الجنسانية في ثلاث فقرات. ففي الفقرة ١٤، تشدد الجمعية العامة على الحاجة إلى تحديد ووضع استراتيجيات ترمي إلى توسيع نطاق فرص التجارة المتاحة للنساء المنتجات، وتيسير المشاركة النشطة للمرأة في هياكل وعمليات صنع القرار التجاري على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي، بما يكفل فرصاً متكافئة في الأسواق للمؤسسات التجارية والمزارع المملوكة للنساء والرجال. وفي الفقرة ٢٠، دعت

الجمعية العامة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أن يواصل تحليل السياسات، من منظورات عدة منها المنظور المتعلق بنوع الجنس. وفي الفقرة ٢٣، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار وعن التطورات في النظام التجاري المتعدد الأطراف، بما في ذلك ما تتركه من أثر في المرأة والرجل.

٣٤ - ومع أن النهج المتبع في التقييم النوعي يتسم دونما شك بمحدوديته، فإنه يشكل خطوة هامة نحو تمييز الإشارات الروتينية إلى المصطلحات الجنسانية من تحليل أكثر انتباهاً لمسائل المساواة بين الجنسين. وتشكل هذه النتائج أيضاً خطوة هامة لفهم التقدم في إدماج المنظور الجنساني في عمل الهيئات الحكومية الدولية والأمم المتحدة ككل.

تقارير الأمين العام

٣٥ - يعرض الشكل الحادي عشر أدناه توزيع تقارير الأمين العام المقدمة إلى الجمعية العامة حسب متغيرين هما التغطية والنوعية. ويبين توزيع التقارير حسب المحورين أن التقارير تباينت على نطاق واسع من حيث تغطية مسائل المساواة بين الجنسين وفي خصائص إدراجها. وكان هناك اتجاه نحو ترابط عام بين التغطية والنوعية: فالتقارير التي تكرس مساحة صغيرة لمسائل المساواة بين الجنسين تميل أيضا لأن تتضمن إشارات سطحية، في حين تميل التقارير ذات التغطية الواسعة إلى توفير معلومات أدق وتحليل أعمق. وعلى الرغم من وجود عدد أكبر من التقارير المنخفضة التغطية والنوعية مقارنة بتلك ذات التغطية والنوعية العاليتين، فإن عددا كبيرا من التقارير اتسم بحد أدنى من التغطية والنوعية المتوسطتين (٧٧ من أصل ١٣٢ تقريرا، أو ٥٨ في المائة).

٣٦ - وقد انخفضت النسبة المئوية للتقارير المصنفة بأنها عالية/عالية أو متوسطة/عالية أو عالية/متوسطة من ٤٥ في المائة خلال الدورة السادسة والستين إلى ٤٠ في المائة خلال الدورة السابعة والستين للجمعية العامة، بينما صُنِّفت تقارير أكثر بأنها متوسطة/متوسطة. وفي حين ينبغي توخي الحذر عند تفسير هذه النتيجة، لا سيما وأن عدد تقارير الأمين العام المقدمة إلى الدورة السابعة والستين كان أقل من عدد التقارير المقدمة إلى الدورة السادسة والستين (٢١٤ و ٢٤٩ على التوالي)، فسوف يكون من المهم رصد الموقف في المستقبل بغرض التأكد من اتساق هذا الاتجاه الواضح نحو الانخفاض.

الشكل الحادي عشر

تغطية الإشارات الجنسانية في تقارير الأمين العام المقدمة إلى الجمعية العامة ونوعية تلك الإشارات، حسب تكرارها

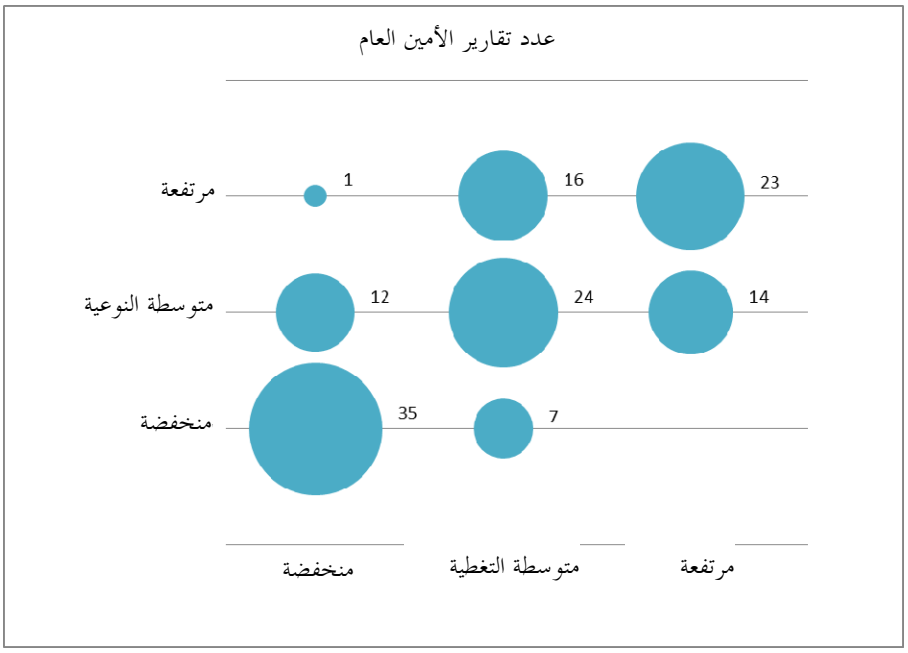

القرارات

٣٧ - في حين أن ٣٧ في المائة فقط من قرارات الجمعية العامة تضمنت منظورا جنسانيا، فإن القرارات البالغ عددها ٩٤ قرارا التي تضمنته فعلا نحت لذكره بطريقة واضحة شيئا ما. فقد أُدرجت مسائل المساواة بين الجنسين بدرجة تركيز عالية أو متوسطة في أكثر من ٧٠ في المائة من تلك القرارات (انظر الشكل الثاني عشر). وهذا يعني أن الكلمات الرئيسية التي تشير إلى منظور جنساني وُجدت في أكثر من فقرة و/أو وُجدت صياغة معيّنة عن حالة واحتياجات النساء والفتيات و/أو الرجال والفتيان. وهذه النسبة المئوية قابلة للمقارنة بما كانت عليه في القرارات المتخذة خلال الدورة السادسة والستين، الأمر الذي يشير إلى أن معظم قرارات الجمعية التي تتضمن إشارات ذات صلة بالقضايا الجنسانية تجسّد اهتماما حقيقيا بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

الشكل الثاني عشر

مدى التركيز على مسائل المساواة بين الجنسين في قرارات الجمعية العامة التي تتضمن منظورا جنسانيا

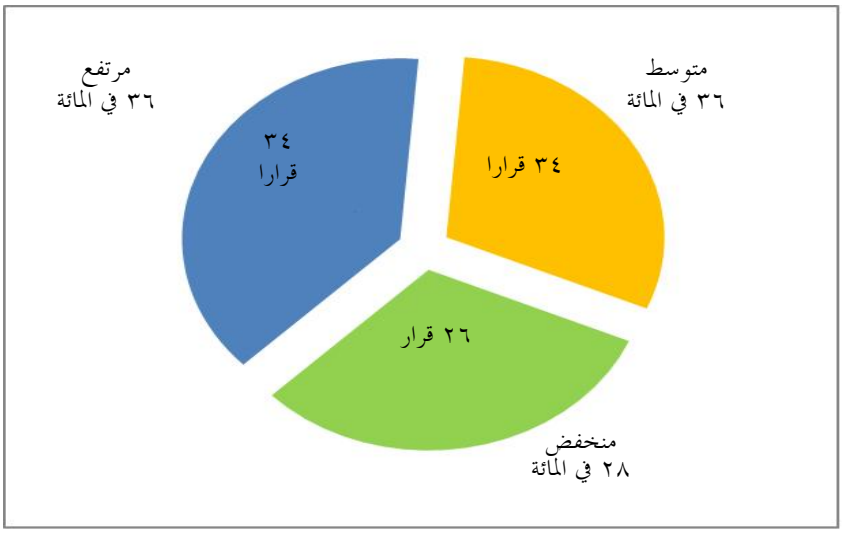

٣٨ - وتضمّن العديد من القرارات ذات التركيز المتوسط والمرتفع على القضايا الجنسانية فقرات تقر بمساهمة النساء والفتيات وبحالتهن بالتحديد و/أو تشير إلى اقتراحات باتخاذ إجراءات لمراعاة احتياجاتهن. فعلى سبيل المثال، أكدت الجمعية العامة في قرارها ٦٧/٢٣١ بشأن التعاون الدولي في تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية، أهمية مشاركة المرأة بشكل كامل على قدم المساواة مع الرجل في صنع القرار وأهمية تعميم مراعاة المنظور المتعلق بنوع الجنس في وضع استراتيجيات الحد من أخطار الكوارث والتأهب والتصدي والإنعاش وتنفيذها، وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل كفالة تعميم مراعاة المنظور المتعلق بنوع الجنس في إجراءات الاستجابة للحالات الإنسانية والأنشطة الإنسانية بجميع جوانبها.

ثالثا - مساهمة لجنة وضع المرأة

٣٩ - في حين لم تدرج لجنة وضع المرأة في تحليل المحتوى الذي أجري لأغراض هذا التقرير من أجل تجنب انحياز النتائج، نظرا لتركيز اللجنة الحصري على مسائل المساواة بين الجنسين، فإن هذه الهيئة تتولى المسؤولية الأساسية لمتابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وتواصل القيام بدور رئيسي في تعزيز استراتيجية تعميم المنظور الجنساني. ووفقا للفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٦٧/١٤٨، تستمر اللجنة في الاضطلاع بدور حفّاز في تعزيز المساواة بين

الجنسين وتمكين المرأة، استنادا إلى التنفيذ الكامل لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، وفي تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني داخل منظومة الأمم المتحدة ورصده.

٤٠ - ونظرت اللجنة في دورتها السادسة والخمسين، المعقودة في عام ٢٠١٢، في تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر والجوع وفي التنمية والتحديات الراهنة. وبينما أعدت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وثائق فنية كثيرة دعما للدورة، وجرت مناقشات ثرية أثناء الدورة، فإن اللجنة لم تعتمد مجموعة من الاستنتاجات المتفق عليها بشأن هذا الموضوع. بيد أن الموجزات التي قدمتها الرئيسة عن اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى وحلقتي النقاش المعنيتين بالموضوع ذي الأولوية، قد أحيلت إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كمساهمة في الاستعراض الوزاري السنوي الذي أجري خلال دورته الموضوعية لعام ٢٠١٢، كما أن الإعلان الوزاري الذي اعتمده المجلس في ذلك العام بشأن تعزيز القدرات الإنتاجية والعمالة وتوفير العمل اللائق من أجل القضاء على الفقر في سياق نمو اقتصادي شامل للجميع ومستدام ومنصف على جميع المستويات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية كرر تأكيد أهمية تمكين المرأة الريفية بوصفها عنصرا حيويا في تعزيز التنمية الزراعية والريفية والأمن الغذائي والتغذية.

٤١ - واعتمدت اللجنة أيضا قرارات رئيسية خلال الدورة توفر الإرشاد في مجال السياسات للدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن موضوعات من بينها المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في حالات الكوارث الطبيعية (القرار ٢/٥٦)، والقضاء على حالات الوفيات والأمراض النفاسية من خلال تمكين المرأة (القرار ٣/٥٦)، ودور نساء الشعوب الأصلية باعتبارهن أطرافا فاعلة رئيسية في القضاء على الفقر والجوع (القرار ٤/٥٦). وتزود هذه القرارات، التي تمثل سجلا للتوجيه المعياري، الهيئات الحكومية الدولية الأخرى باللغة والرؤى الكفيلة بمساعدتها على تقوية أبعاد المساواة بين الجنسين في أعمالها ونتائجها.

٤٢ - وجرى التدليل على هذه القدرة الكامنة في أعمال اللجنة ونتائجها، على سبيل المثال، في قرار الجمعية العامة ١٥٣/٦٧ بشأن حقوق الشعوب الأصلية، الذي أشارت فيه الجمعية إلى قراري اللجنة المتعلقين بنساء الشعوب الأصلية (القراران ٧/٤٩ لعام ٢٠٠٥ و ٤/٥٦ لعام ٢٠١٢). كما أن ثلاثة قرارات على الأقل اعتمدتها الجمعية في دورتها السابعة والستين، (١٧٢/٦٧ بشأن حماية المهاجرين و ١٩٥/٦٧ بشأن تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية و ٢٠٢/٦٧ بشأن مباشرة الأعمال الحرة من أجل

التنمية)، أشارت إلى الاستنتاجات المتفق عليها أو استخدمت فقرات منها بشأن حصول النساء والفتيات على التعليم والتدريب والعلم والتكنولوجيا ومشاركتهن في ذلك، لتحقيق أمور منها تعزيز حصول المرأة على قدم المساواة على العمالة الكاملة والعمل اللائق[٥].

٤٣ - ولذا، فإن الاستنتاجات المتفق عليها خلال الدورة الخامسة والخمسين للجنة وضع المرأة لا تضطلع فقط بدور هام على الصعيد الوطني، من خلال تقديم توصيات عملية المنحى ترمي إلى التنفيذ الكامل لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، لكنها تمثل أيضا أداة حيوية لتشجيع هيئات حكومية دولية أخرى على إيلاء اهتمام أكبر للمساواة بين الجنسين.

٤٤ - وإقرارا بالدور الحيوي للاستنتاجات المتفق عليها، صممت هيئة الأمم المتحدة للمرأة استراتيجية شاملة تحضيرا للدورة السابعة والخمسين للجنة وموضوعها ذي الأولوية، ألا وهو ''القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات ومنع وقوعها''، من أجل كفالة أن تسفر المداولات عن وثيقة ختامية قوية. وتركزت الجهود على الأعمال التحضيرية الرامية إلى توفير أساس فني قوي للموضوع ذي الأولوية، وعلى بناء الدعم الواسع لتقوية المقاييس المعيارية. وعبأت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، والخبراء الأكاديميين، والقطاع الخاص من خلال نطاق من الأنشطة، بما في ذلك اجتماع فريق خبراء، ومناقشة عبر الإنترنت، ومنتدى لأصحاب المصلحة. وأدى النطاق والمستوى غير المسبوقين للأعمال التحضيرية التي قامت بها الهيئة إلى تمهيد الطريق للدورة السابعة والخمسين للجنة، التي تكللت بنجاح باهر. وسوف يرد سرد أكمل للأعمال التحضيرية الواسعة للدورة السابعة والخمسين ونتائجها في التقرير المقبل عن التدابير المتخذة والتقدم المحرز في متابعة تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، الذي سيغطي دورات عام ٢٠١٣ للجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

(٥) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١١، الملحق رقم ٧ (E/2011/27)، الفصل الأول، الفرع ألف.

رابعا – العوامل الكامنة وراء الإدماج الناجح لمنظور جنساني في نتائج الهيئات الحكومية الدولية

٤٥ – يركز هذا الفرع على اثنتين من اللجان الرئيسية للجمعية العامة – اللجنتان الأولى والثانية – ويدرس الآليات التي زادت اللجنتان من خلالها العناية بالمنظورات الجنسانية في عملهما خلال عام ٢٠١٢. ويبرز دروسا يُستفاد منها في عمل الهيئات الأخرى.

٤٦ – وزادت نسبة قرارات اللجنة الثانية التي تضمنت منظورا جنسانيا زيادة ملموسة من ٣٣ في المائة في الدورة السادسة والستين إلى ٥٠ في المائة في الدورة السابعة والستين. وعلى سبيل المثال، فإن أحد القرارات السنوية بشأن التجارة الدولية والتنمية (آخرها قرار الجمعية العامة ١٩٦/٦٧)، الذي لم يتضمن في السابق أي منظورات جنسانية، في السابق تضمن في الدورة السابعة والسبعين إشارات إلى القضايا الجنسانية في ثلاث فقرات. وفي اللجنة الأولى، لم تكن الزيادة كبيرة: تضمنت ٥ قرارات من أصل ٥٣ قرارا منظورا جنسانيا. وفي حين لم تزد النسبة المئوية سوى زيادة هامشية، من ٦ في المائة في الدورة السادسة والستين إلى ٩ في المائة في الدورة السابعة والستين، فقد اعتمدت اللجنة الأولى، للمرة الثانية، قرارا بشأن المرأة ونزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة يجلب منظورا قويا للمساواة بين الجنسين إلى عملها.

٤٧ – والأرجح أن التقدم المحرز في اللجنة الثانية يعزى جزئيا إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وبالأخص إلى الدور الحافز الذي قامت به هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وفي الفترة التي سبقت المؤتمر ثم خلال المؤتمر نفسه، الذي انعقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في حزيران/يونيه ٢٠١٢، واضطلعت الهيئة، بالشراكة مع أصحاب المصلحة الآخرين، بجهود تعبئة واسعة بغرض كفالة إجراء مناقشة ملائمة لمسائل المساواة بين الجنسين. ودافعت الهيئة بقوة عن مركزية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ونظمت عددا من المناسبات الرامية إلى تسليط الضوء على هذه الرسالة. وتجسدت مسائل المساواة بين الجنسين تجسدا جيدا بعد ذلك في الوثيقة الختامية. وجرى تكريس أحد المجالات ذات الأولوية في إطار العمل لمسائل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، كما تضمَّن الكثير من المجالات الأخرى ذات الأولوية منظورا جنسانيا.

٤٨ – ولا شك أن المناقشات التي جرت في ريو وما تمخض عنه المؤتمر من نتائج أثَّرت في المفاوضات التي أجرتها اللجنة الثانية خلال الدورة السابعة والستين للجمعية العامة: فبالمقارنة بالدورات السابقة، حدثت في الواقع زيادة كبيرة في نسبة القرارات المتخذة في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بالتنمية المستدامة، التي تضمنت منظورا جنسانيا. ويؤكد ذلك أهمية

تفاعل دعاة المساواة بين الجنسين، وبالأخص هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مع العمليات الحكومية الدولية الرئيسية المركِّزة على المسائل القطاعية، إذ تؤثر هذه العمليات بدورها على المناقشات الجارية داخل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات الحكومية الدولية الأخرى.

٤٩ - واضطلع أيضا التعاون المتزايد بين الدول الأعضاء وهيئة الأمم المتحدة للمرأة خلال الدورة السابعة والستين للجمعية العامة بدور رئيسي في التأثير على النواتج داخل اللجنة الثانية. واستنادا إلى النتائج التي توصل إليها تقرير الأمين العام السابق عن التدابير المتخذة والتقدم المحرز في متابعة تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (A/67/185)، وعملا بقرار الجمعية العامة ٦٦/١٣٢ الذي كررت فيه دعوتها هيئات منظومة الأمم المتحدة إلى تعزيز الجهود الرامية إلى تعميم المراعاة التامة للمنظور الجنساني في جميع المسائل التي هي قيد نظرها، زادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تواصلها مع اللجنة الثانية. وجرى إصدار رسم بياني من صفحة واحدة يتضمن معلومات عن إدماج منظور جنساني في عمل الجمعية العامة من أجل لفت الانتباه إلى مجالات التقدم والثغرات المتبقية[٦]. علاوة على ذلك، أبرزت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الفرص غير المستغلة لكفالة انعكاس أفضل لمسائل المساواة بين الجنسين في عمل اللجنة الثانية. ورحبت الوفود في اللجنة الثانية بهذه الجهود، وطلبت الدعم الفني لتعزيز العناية بمسائل المساواة بين الجنسين في عدد من القرارات.

٥٠ - ولذا، فإن التواصل الاستباقي من قِبل هيئة الأمم المتحدة للمرأة يتيح للهيئات الحكومية الدولية رصد التقدم المحرز الناتج عن جهودها الرامية إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عملها. كما أن الخبرة الفنية التي توفرها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تساعد في بناء زخم لإيلاء عناية أكبر لمسائل المساواة بين الجنسين في الموضوعات المتنوعة التي تُناقَش في المنتديات الحكومية الدولية.

٥١ - ويبين المثال الذي توفره اللجنة الأولى الطريقة التي أمكن بها إدماج منظور جنساني في عمل لم يعط في السابق سوى قدر ضئيل من الاهتمام لمسائل المساواة بين الجنسين. وخلال الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة، اتُخذ قرار بشأن المرأة ونزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة (٦٥/٦٩). ودعا هذا القرار الوجيز إلى مناقشة الموضوع مرة أخرى خلال الدورة السابعة والستين، وحينذاك تم توسيع القرار ليشمل مسائل مثل مشاركة النساء في تصميم الجهود المبذولة في مجالات نزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة وفي

(٦) انظر www.un.org/womenwatch/daw/documents/ga67/Infographics_gender_perspective_in_work_of_UNGA.pdf.

الاضطلاع بتلك الجهود، ودور النساء في منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه (٤٨/٦٧). وفي ذلك القرار، طلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريرا عن تنفيذ هذا القرار في دورتها الثامنة والستين. وسوف يتيح ذلك فرصة لكي تعمق اللجنة الأولى أكثر تركيز مناقشتها بشأن المرأة ونزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة. ومن المرجح أن المداولات الجارية في اللجنة الأولى في إطار بنود أخرى في جدول الأعمال سوف تستفيد مع مرور الوقت من المناقشات الجارية بشأن المرأة ونزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة.

خامسا – إدماج منظور جنساني في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: دور هيئة الأمم المتحدة للمرأة

٥٢ – مع اقتراب التاريخ المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يُضطلع حاليا بعمليتين رئيسيتين لتحديد شكل وأولويات إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتُركز إحدى هاتين العمليتين على النهوض بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، في حين تركز الأخرى على تحديد مجموعة من أهداف التنمية المستدامة. وعلى الرغم من أن هاتين العمليتين هما حاليا عمليتان قائمتان بذاتيهما، فإن من المتوقع لهما على نطاق واسع أن تلتقيا في وقت لاحق. وستؤثر العمليتان في المستقبل على تعميم مسائل المساواة بين الجنسين في أعمال الهيئات الحكومية الدولية.

٥٣ – ويعود أصل عملية النهوض بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إلى الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية (انظر قرار الجمعية ١/٦٥)، الذي طلب فيه رؤساء الدول والحكومات إلى الأمين العام أن يقدم توصيات بخصوص الخطوات الإضافية التي يمكن اتخاذها للدفع قدما بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وإلى رئيس الجمعية العامة أن ينظم مناسبة خاصة في عام ٢٠١٣ لمتابعة الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ودعما لهذه المناقشات، عين الأمين العام الفريق الرفيع المستوى من الشخصيات البارزة المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأطلق شبكة حلول التنمية المستدامة. ويسّرت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية إجراء حوارات وطنية في أكثر من ٨٠ بلدا وعقدت ١١ مشاورة مواضيعية لأصحاب مصلحة متعددين. ويتيح المنبر الشبكي ”العالم الذي نصبو إليه في عام ٢٠١٥“ (www.worldwewant2015.org)، وهو جهد تعاوني بين منظومة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني، مجالا لإجراء مشاورات مكثفة ولتبادل المعلومات. وقد صدر بالفعل عدد من التقارير التي تضمنت توصيات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ عن فريق عمل منظومة

الأمم المتحدة المعني بخطة التنمية للأمم المتحدة لما بعد عام ٢٠١٥، وعن الفريق الرفيع المستوى من الشخصيات البارزة، وشبكة حلول التنمية المستدامة، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة. ومن المتوقع أن تصدر عن مناسبة خاصة بشأن الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ستُعقد في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وثيقة ختامية قصيرة تتضمن خريطة طريق لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٥٤ - ويشكل تحديد مجموعة من أهداف التنمية المستدامة عملية تقودها الدول الأعضاء انطلقت باعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وسيقدم الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، الذي يتألف من الدول الأعضاء، اقتراحا إلى الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ بشأن أهداف التنمية المستدامة. ويمر الفريق العامل المفتوح باب العضوية حاليا بمرحلة جمع المعلومات والتقييم، وتُعقد حاليا سلسلة دورات بشأن طائفة واسعة من المجالات المواضيعية. وتُقدم منظومة الأمم المتحدة الدعم الفني إلى الفريق العامل المفتوح باب العضوية وتعمل بالتشاور مع الدول الأعضاء ومع شركاء المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمؤسسات على الصُعد الدولي والإقليمي والقطري. وإضافة إلى ذلك، فمن المتوقع أن تقدم لجنة خبراء حكومية دولية معنية بتمويل التنمية المستدامة اقتراحا إلى الجمعية العامة بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ بشأن استراتيجية للتمويل.

٥٥ - وتهدف مشاركة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في هاتين العمليتين إلى ضمان إدراج تركيز قوي على مسألة المساواة بين الجنسين. وتسعى الهيئة إلى إيجاد استراتيجية مزدوجة المسار تدعو إلى إدراج هدف قائم بذاته للمساواة بين الجنسين وإدماج اعتبارات المساواة بين الجنسين في الأهداف الأخرى عن طريق غايات ومؤشرات مراعية للاعتبارات الجنسانية[٧]. وبناء على الدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية، قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بوضع رؤية لهدف جديد في مجال المساواة بين الجنسين يعالج العوائق الهيكلية التي تحول دون تحقيق المساواة بين المرأة والرجل. وسيتمحور هذا الهدف حول ثلاثة مجالات مستهدفة، وهي: تحرير المرأة من العنف، والمساواة بين الجنسين في القدرات والموارد، والمساواة بين الجنسين في دوائر صنع القرار ومن حيث إسماع الصوت. ويشدد أي نهج قائم على حقوق الإنسان على هذه العناصر الثلاثة، وهي: لكل امرأة الحق في حياة خالية من العنف، وفي الوصول على قدم المساواة إلى الصحة والتعليم والموارد، مثل الأراضي والخدمات المالية

(٧) ورقة موقف هيئة الأمم المتحدة للمرأة متاحة على الرابط التالي: www.unwomen.org/wp-content/uploads/2013/06/post-2015-case-for-standalone-gender-goal.pdf.

وفرص العمل الكريم، وفي المشاركة على قدم المساواة في صنع القرار بدءاً من مستوى الأسرة المعيشية ووصولا إلى أعلى مستويات الحكومة. ويمثل حصول المرأة على تلك الحقوق الشرط اللازم لأن تحقق المرأة كامل إمكاناتها وأن تتطور المجتمعات بشكل ديمقراطي وسلمي.

٥٦ - وتعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تحديد مجموعة من المؤشرات الأكثر أهمية لتحويل مسألة التمييز والفوارق على أساس نوع الجنس. وهي تستند إلى مجموعة دنيا من المؤشرات التي أقرتها اللجنة الإحصائية رسميا في شباط/فبراير ٢٠١٣، وتشمل الهياكل الاقتصادية، والمشاركة في الأنشطة الإنتاجية، والوصول إلى الموارد، والتعليم، والصحة والخدمات ذات الصلة، والمشاركة في الحياة العامة وصنع القرار، والتمتع بحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في حياة خالية من العنف. ومع أن هذه المؤشرات يجري وضعها أساسا لقياس التقدم المحرز وضمان المساءلة بشأن هدف قائم بذاته للمساواة بين الجنسين، فيمكن أيضا استخدام بعضها من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الأهداف الأخرى، رهنا بمحتوى الإطار الجديد.

٥٧ - ولترجمة هذه الرؤية التحوّلية إلى واقع، فإن هيئة الأمم المتحدة للمرأة تشارك عن كثب في العمليتين المبينتين أعلاه. فعلى سبيل المثال، شاركت الهيئة بنشاط في المشاورات الوطنية المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التي نظمتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وقادت، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، المشاورة العالمية المتعلقة بأوجه عدم المساواة. وإضافة إلى ذلك، تُقدم هيئة الأمم المتحدة للمرأة الخبرة التقنية إلى الفريق العامل المفتوح باب العضوية من خلال مشاركتها في فريق الأمم المتحدة للدعم التقني وفي أفرقة العمل الثلاثة التابعة لفريق عمل الأمم المتحدة المعني بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (بشأن الرصد وتحديد الأهداف، وإقامة الشراكات العالمية، وتمويل التنمية المستدامة). وفي إطار تنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وفرت الآليات المشتركة بين الوكالات لهيئة الأمم المتحدة للمرأة سبيلا آخر للمساهمة في إدماج منظور جنساني في العمل المواضيعي لشركاء الأمم المتحدة.

٥٨ - وفي حين لا يزال من غير الواضح ما ستكون عليه الوثيقة النهائية لعملية النهوض بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وعملية أهداف التنمية المستدامة، فإن الاعتراف بالأهمية المحورية للمساواة بين الجنسين في الإطار الجديد تدل على تحقيق بعض النجاح. وعلى سبيل المثال، فإن المشاورة العالمية المتعلقة بأوجه عدم المساواة والتقارير الرئيسية الثلاثة التي ترد فيها توصيات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، تضمنت دعوات إلى إدراج هدف قائم

بذاته بشأن المساواة بين الجنسين[٨]. وفي إطار الفريق العامل المفتوح باب العضوية، ستُناقَش المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بوصفهما مجالا مواضيعيا في دورة شباط/فبراير ٢٠١٤، وكثيرا ما عولجت مسائل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الدورات التي عقدت حتى حينه.

٥٩ - وفي الأشهر المقبلة، ستواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة بناء قضية موضوعية قوية، وتعزيز الدعم لإطار إنمائي تحويلي يهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وإعمال حقوق المرأة وتمكينها. وستوظِّف الهيئة أيضا مناسبات حكومية دولية رئيسية، ولا سيما الدورتان الثامنة والخمسون والتاسعة والخمسون للجنة وضع المرأة، اللتان ستركزان على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لصالح النساء والفتيات وعلى الاستعراض والتقييم المقبلَين لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، من أجل تسليط الضوء على الكيفية التي يمكن بها أن يؤدي التركيز على المساواة بين الجنسين إلى تعزيز خطة ما بعد عام ٢٠١٥. وسيؤدي النجاح في وضع المساواة بين الجنسين في صلب إطار التنمية الجديد إلى زيادة فرص إدراج أبعاد المساواة بين الجنسين بشكل اعتيادي ومنتظم في أعمال الهيئات الحكومية الدولية، وبالتالي زيادة الفرص المتاحة لمعالجة مسائل رئيسية يمكن أن تغير حياة النساء والفتيات، وكذلك الرجال والفتيان، في جميع أنحاء العالم.

سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

٦٠ - تحرز الهيئات الحكومية الدولية تقدما من حيث إدماج منظور جنساني في عملها بطريقة أكثر منهجية. وقد سُجِّل اتجاه تصاعدي في النسبة المئوية للقرارات التي تضمنت منظورا جنسانيا بالنسبة للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، واللجان الفنية للمجلس. وكان التقدم واضحا بشكل خاص في عمل الهيئات التي تركز على المسائل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ولا يزال عدد كبير من تقارير الأمين العام يتناول مسائل المساواة بين الجنسين ولكن الاستنتاجات والتوصيات لا تُدمج بعد منظورا جنسانيا بصورة منهجية.

٦١ - ونادرا جدا ما يُدمج منظور جنساني في بعض مجالات العمل، وخاصة في القرارات التي تتناول مسائل نزع السلاح ومسائل الأمن الدولي المتصلة بها، والمسائل السياسية وإنهاء الاستعمار، وشؤون الإدارة والميزانية، والمسائل القانونية الدولية.

(٨) انظر تقارير فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وشبكة حلول التنمية المستدامة، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة.

٦٢ - وقد ترغب الجمعية العامة في:

(أ) تعيد التأكيد على أهمية تعميم مراعاة المنظور الجنساني، كاستراتيجية مقبولة عالميا من أجل تعزيز تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين، في جميع المسائل التي تنظر فيها لجانها الرئيسية وهيئاتها الفرعية، بما في ذلك مسائل نزع السلاح وما يتصل بذلك من مسائل الأمن الدولي، والمسائل الاقتصادية، والقضايا الاجتماعية والإنسانية، والمسائل السياسية وإنهاء الاستعمار، وشؤون الإدارة والميزانية، والشؤون القانونية الدولية؛

(ب) تكرر دعوتها جميع الهيئات الحكومية الدولية لمنظومة الأمم المتحدة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني على نحو تام في جميع المسائل التي تنظر فيها والتي تدخل في نطاق ولاياتها، وكذلك في جميع مؤتمرات القمة والمؤتمرات والدورات الاستثنائية التي تعقدها الأمم المتحدة، وفي عمليات المتابعة المتعلقة بها؛

(ج) تطلب أن تتناول تقارير الأمين العام المقدمة إلى الجمعية العامة وإلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاتهما الفرعية بشكل منهجي المنظوراتِ الجنسانية عن طريق توفير بيانات مصنفة حسب نوع الجنس والسن وتحليل مراع للاعتبارات الجنسية، وأن تعالج الاستنتاجاتُ والتوصيات اللازمة لاتخاذ مزيد من الإجراءات حالةَ النساء والرجال واحتياجاتهم، بهدف تيسير وضع سياسات مراعية للاعتبارات الجنسانية؛

(د) ترحب بالجهود المبذولة حاليا لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في المناقشات المتعلقة بوضع إطار تنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وبأهداف التنمية المستدامة، وتدعو إلى إدراج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كهدف قائم بذاته وإدماجهما من خلال الغايات والمؤشرات في جميع أهداف أي إطار إنمائي جديد؛

(هـ) تدعو الحكومات وجميع أصحاب المصلحة إلى الاستفادة من الأعمال التحضيرية الوطنية والإقليمية من أجل استعراض وتقييم تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين لتحديد وتعزيز فرص تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع القطاعات وفي جميع مجالات التنمية، بما في ذلك في وضع إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

(و) تشجع هيئة الأمم المتحدة للمرأة على مواصلة إذكاء الوعي بضرورة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمل الهيئات الحكومية الدولية وتقديم المساعدة التقنية، بناء على طلب الحكومات، في مجال تعزيز المنظور الجنساني في قرارات الهيئات الحكومية الدولية؛

(ز) **تشجع الأمين العام على إعلان النتائج التي توصل إليها هذا التقرير من أجل تعزيز متابعة هذه النتائج والتعجيل بتنفيذ القرار المتعلق بمتابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين.**